

قدم استجوابه لوزير الداخلية من محورين متهما إياه بمخالفة قانون المقاطعة مع إسرائيل

فيصل الدويسان مستجوباً الحمود: استيراد التكنولوجيا مغامرة طائشة تسلم مفاتيح البلاد وأدق أسرارها للعدو

والأسس الموضوعية لسياسة القبول وتجعل أفراد المجتمع يتساءلون: ما ضوابط وشروط القبول في هذه الكلية؟ وما السر في ارتفاع عدد المقبولين في هذه الدفعة بالذات وفي هذه المرحلة الحرجة من حياة الكويت السياسية عن الدفقات السابقة؟ بل إن بعضاً من أبناء الكويت اعترضتهم الدهشة باستبعاد أصحاب النسب العالية والمتفوقين منهم وتجاوزهم إلى من هم أقل تفوقاً.

لقد ارتكب الوزير مخالفة جسيمة وواضحة لصريح المادة (7) من الدستور والتي تنص «العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع...» في سياسة القبول في كلية سعد العبدالله للعلوم الأمنية، فما دونته الصحف وشهد به مطلقون أوضح أنه قد حابي بعضاً من النواب السابقين بسياسة القبول على حساب العدل والمساواة فضلاً عن عدم تمتع بعض المقبولين بالشروط الصحية وبعضهم كان سئياً السعة.

(ب) اتباع سياسة من شأنها توهين مكانة رجال الأمن في المجتمع:

اتبع وزير الداخلية نهجا اداريا في وزارته أدى إلى تقليص أدوار كبار قياديي الوزارة فضلا عن الموظفين في الادارة الوسطى ونتج عنه مركزية شديدة أدت إلى تعطيل مصالح التناس ومراجعي الوزارة وانتظار امضاء الوزير على بعض من المعاملات البسيطة العادية.

بل تخبط الوزير بسياساته في هذا الشأن وتجلي ذلك في عدم وضوح الأوامر الصادرة إلى رجال الأمن عند مواجهتهم للاختلالات الأمنية، كما تضاربت هذه الأوامر في شهور رجال الأمن ما سبب شعورهم بالاضمحلال وبتفويتهم واختصاص مكانتهم لدى أفراد المجتمع وعدم تمتعهم من أداء مهامهم الوظيفية على أكمل وجه فضلا عن تعرضهم لخطر غير مرة واصابة بعضهم دون أن يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم ازاء ما يتعرضون له ضمن حدود صلاحياتهم التي كفلها لهم القانون، ما أدى إلى ارتفاع مستويات الاستياء التي ارتفعت من استياءهم لصور كسر هيبة القانون واهانة رجال الأمن الذي اضطر معه مجلس الأمة الى طلب عقد جلسة خاصة لمناقشة الانتقالات الأمنية بتاريخ 2013/1/10 وبقبول الوزير المعنى بالتوصيات واصداره الأوامر لأركان وزارته بوضعها موضع التنفيذ والذي يدل على عدم قدرته على التعامل مع الملف الأمني وخروجه عن سيطرته.

وأخيرا، فلا ريب أن دولة المؤسسات والقانون لا يمكن إدارة أمنها الوطني بأسلوب التجربة والاختبار وأفكار السداد الحائر المذهول عما يحيط ببلادهم من أخطار، لذا وما سبق أجند أن معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود الصباح قد خالف في عمله المواد الدستورية المشار إليها في هذا الاستجواب وأسهم بشكل مباشر في مخالفة القانون وتعمد ضرب مبادئ العدالة والحرية والمساواة باعتماده كشفا بأسماء طلبة كلية سعد العبدالله للعلوم الأمنية بخالف الشروط والضوابط المعمول بها في وزارة الداخلية، واتباعه سياسة في إدارة الملف الأمني التي توهين مكانة رجال أمنها وكرامتهم، وتعريض أمن الكويت الوطني إلى الخطر، وأساء إلى مكانة الكويت العربية والإسلامية وتشويه صورة نضالها ضد العدو الصهيوني.

ولا يسعني إلا أن أسأل المولى جلّت قدرته أن يحفظ الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه، وأن تجتاز بلادنا ما يدير لها من مكر السوء (وليبذلهم من بعد خوفهم أمنا- النور 55) انه ولي ذلك والقادر عليه.

● مقدم الاستجواب
فيصل سعود الدويسان

الرياضيون العرب

امتعضوا من إسناد

المهام الأمنية

لشركة ماغال

الإسرائيلية

الحمود يكون قد

خان تراب الكويت

الظاهر وعرض أمنها

الوطني للخطر إذا

مضى قدماً في هذا

المشروع

وزير الداخلية

انحرف عن

المفهوم الأمني

واتخذ مسلكاً خاطئاً

باعتماده كشفاً

بأسماء المقبولين

في أكاديمية سعد

العبدالله

الوزير ارتكب

مخالفة جسيمة

وواضحة في

سياسة القبول في

كلية سعد العبدالله

وحابي بعضاً من

النواب السابقين

الحمود اتبع نهجاً

إدارياً أدى إلى

تقليص أدوار كبار

قياديي الوزارة

الوزير مارس

مركزية شديدة

أدت إلى تعطيل

مصالح الناس

ومراجعي الوزارة

القرن الماضي بأن تكتب ضمن مراسلاتها عبارة الكويت بلاد العرب لا تقوم له قائمة ولا تتور له ثائرة بل وعمل على توريد أجهزة اسرائيلية الصنع واقامتها على أرض كويتية عربية، وما هو رد فعل العرب الذين استنكروا وجود هذه الشركة الصهيونية في أرض غير عربية إذا ما تناهى إلى أسماعهم خبر وجود أجهزة اسرائيلية على أرض عربية بسبب وزير الداخلية الكويتي المنوط به حفظ الأمن الوطني فيها، وما انعكاسات ذلك على علاقات الكويت بشقيقات من الدول العربية والإسلامية؟

ان قيام وزير الداخلية بالماضي قدما باتجاه تنفيذ هذا المشروع مع الشركة الاسرائيلية وتغاضيه عن مصلحة الكويت وسمعتها وأمنها ليشكل خيانة لراب الكويت الطاهر وتعريض أمنها الوطني للخطر، ولقد نصت المادة 47 من الدستور على «الدفاع عن الوطن واجب مقدس...».

ان من أبسط آجديات الدفاع عن الوطن أنه لا يكون بعد وقوع الخطر فحسب بل التهيب وبذل الأسباب لدرته عن تراب الوطن المقدس وسعته ومكانته العاليتين حتى قبل وقوعه، فكيف والصال بوزير الداخلية وهو يسعى لإتمام وتنفيذ هذه الصفقة الأخطر على كيان البلاد ما يجعله واقعا في مواجهة مع المادة (47) ومخالف لها لعدم استتراك هذه الخطة وتطهير البلاد من دنسها.

لقد كان للشعب الكويتي موقف حازم ووقف جادة بتشكيل مجلس الأمة للجنة تقصي الحقائق عن أسباب الغزو العراقي للكويت في أوجه القصور في أداء الدور الوقائي قبل وقوع كارثة الغزو الصدامي على دولة الكويت في 8/ 2/ 1990م، والتي قدمت تقريرها في 8/16/ 1995م، وقد تضمن هذا التقرير في البند رقم (5) «الخطوات الوقائية التي تم اتخاذها بعد التحرير لتفادي تكرار مثل هذه الكارثة...» فهل هذه هي الخطوات الوقائية التي يريدها وزير الداخلي لأن يؤمن حدودنا الشمالية والجنوبية بأيدي وعقول اسرائيلية؟!

فإذا كنا قد تعلمنا درسا من هذه الكارثة فانه درس اليوم يتمثل بمحاسبة وزير الداخلية أشد الحساب على بسواد كارثة جديدة قد تقع بسببه، ولكن من الواضح أنه ليس للحكومة الحالية عبر وزيرها المستجوب دور جاد في اتخاذ خطوة وقائية.

المحور الثاني – اتباع سياسة من شأنها ضرب القيم التي يركز عليها رجال الأمن وتوهين مكانتهم لدى أفراد المجتمع.

(أ) اتباع سياسة من شأنها ضرب القيم التي يركز عليها رجال الأمن: من القيم التي يبتغيها المجتمع في رجال الأمن تقوم على حسن السمعة والسلامة الصحية والنفسانية التي تجعل من رجل الأمن موضع ثقة عند تعامله مع الأفراد وقدرة على تحمل الشدائد التي تتجلى في المهام الأمنية، وهي أوليات وشروط القبول لأداء هذه الوظيفة، وتحرض كل الدول على قبول ذوي المبادئ والقيم التي تعزز المفاهيم الأمنية.

غير أن الوزير قد انحرف عن هذا المفهوم واتخذ مسلكاً خاطئاً بضرب أمنها كشفا بأسماء المقبولين باكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية نشرت في الصحف المحلية أدى إلى استهجان شعبي حاد إذ تبين أن بعضاً من المقبولين من غير اللائقين صعبا ونفسانيا غير اضطر معالي الوزير إلى التراجع واعادة النظر في الكشف أدى إلى استبعاد بعض ممن كان قد تم اعتمادهم، الأمر الذي يوضح بجلاء خطأ الجسم في هن ثقة المجتمع في رجال أمن المستقبل والعين التي تستسهر على حمايته، ان هذه الحادثة لعمرى تؤكد غياب الرؤية الصحيحة



الدويسان بعد تسليم صحيفة استجوابه

مشابه، ولعل الذي حدث من اضطرابات أمنية وقت طائفة بعد ذلك ييسر اليد الخفية التي تحيك خيوط المؤامرة بين شعبيها وفي أرضها. وبما أن المادة 101 من الدستور نصت على أن «كل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته...» فإن ذلك ينهض بجلاء مسؤولية الوزير السياسية وفقاً للدستور كما ينهض المسؤولية الجنائية لمن تثبت مسؤوليته من أفراد الشركة المذكورة طبقاً للمادة (6) من القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل ويعاقبه بالأشغال الشاقة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات.

كما يتضح أن وزير الداخلية قد خالف نص المادة 130 من الغزو العراقي للكويت في أوجه القصور في أداء الدور الوقائي قبل وقوع كارثة الغزو الصدامي على دولة الكويت في 8/ 2/ 1990م، والتي قدمت تقريرها في 8/16/ 1995م، وقد تضمن هذا التقرير في البند رقم (5) «الخطوات الوقائية التي تم اتخاذها بعد التحرير لتفادي تكرار مثل هذه الكارثة...» فهل هذه هي الخطوات الوقائية التي يريدها وزير الداخلي لأن يؤمن حدودنا الشمالية والجنوبية بأيدي وعقول اسرائيلية؟!

ان موافق القيادة السياسية للكويت وسياسة حكومتها لتشهد ان دولة الكويت قد رفضت كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني وقد كتبت الكويت اميراً وحكومة وشعباً أروع ملاحم الصمود والتحدى ودعم كل أشكال النضال والكفاح في مواجهة هذا الكيان الغاصب ولها مواقف مضيئة في تاريخ النضال العربي وبقيت عصية وشامخة في وجه اعاصير المتخاذلين والمهولرين نحو الخنوع والخضوع للهيمنة الصهيونية.

بل حتى تلك الدعوات التي ترفض أن تلقي السياسة بضلالها على مضمار الرياضة قد أعرض عنها الشعب الكويتي الأبى واعتلى صهوة الكبرياء والأئفة في مواجهة فرق دويلة الكيان الصهيوني، فها هو السجل الرياضي الكويتي يحفل بالعديد من حالات انسحاب كثير من أبطالنا الشرفاء في ميادين الرياضة من مواجهة فرق ولاعبي هذا الكيان المغتصب، وكان آخرها يوم 2/ 9/ 2013 عندما أقدم البطل الرياضي عبدالله فرهود لاعب من بطولة السويد الدولية للتايكوندو رغم وصوله لدور متقدم بتعين عليه ملاقة لاعب اسرائيلي، فها تعلم النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية من هذا الرياضي المخلص وغيره من أبناء الكويت كيف يكون الحرض على نقاء اسم الكويت ورفع رايته في سماء المجد والتلذذ.

كما امتعض الرياضيون العرب الذين شاركت فرقتهم في بطولة كأس أمم أفريقيا 2013 من اسناد المهام الأمنية لشركة ماغال الاسرائيلية واعتبروها امانة لهم ولأفريقيا رغم أن البطولة المذكورة تقام في أرض غير عربية، فما بال وزير الداخلية في الكويت التي تشرفت في الستينيات من

وأجزاء من المملكة العربية السعودية اضافة الى العراق ودول الشام ومصر هي الأراضي التي تنوي اسرائيل أن ترفع راياتها الملعونة عليها في يوم تترقبه وتنتظره بلهفة، ومن أجل الوصول لذلك فهي تنشر الفن في هذا المحيط تمهيداً لضعافه وإبتلاعه.

لقد كشفت الصحافة الأمريكية عام 2007م عن خبر صادم وهو اضطلاع الشركة الاسرائيلية الأم بحراسة مواقع الأسلحة النووية الأمريكية واحكام قبضتها على جميع المعلومات الخاصة حولها، الأمر الذي اعتبرته الأوساط الصحافية تجسسا فاضحا من قبل اسرائيل على أهم منشآت الولايات المتحدة الأمريكية حيوية وخطورة، كما أشارت الى أن ذلك شكل مدعاة لفخر اللوبي الصهيوني في أميركا واعتزاز.

ان موقع شركة senstar الإلكترونية يؤكد قيام الشركة الأم المذكورة بأعمال 80% من الجيش الإسرائيلي ويفخر بتفويض الجدار العازل في فلسطين المحتلة الذي قطع أوصال ما تبقى من فلسطين وشدت بين أبناء الأسرة المذكورة، كما يضم في مجلس إدارته أمينين اسرائيليين كبار ومعروفين.

ان ما يدعو للاستعراب هو قيمة التعاقد الذي تقدمت به الشركة الكويتية – والتي يديرها شقيقان أحدهما عربي والآخر غني من أصل عربي والذي يشمل التوريد والتركيب وجلب الخبراء – للمبلغ الزهيد الذي يقل عن سعر الجهاز الذي تم مشاهدته في كندا وهو أقل بالطبع من المطلوب في المناقصة المذكورة الأمر الذي قد يبنى عن شبهة نوايا غير تجارية ربما تستهدف أغراضاً أخرى كالجوانب المعلوماتية المهمة في دولة الكويت، فالعجب كل العجب أن الشركة الفائزة بالمناقصة ما زالت تدبر نظام المعلومات وتصالح وزارة الداخلية في مطار الكويت الدولي، وهي بدورها ستقوم بتوريد وتركيب الجهاز في حدودنا الشمالية وهي منطقة حيوية هامة في الأقليم الذي شهد ثلاث حروب في ثلاثة عقود من الزمن وقد يشهد حرباً رابعة.

ان من ينشد الأمن لبلادهم لا يملك الا أن يأخذ مثل هذه القرائن على محمل غير حسن، فلم يعد الخطر الخارجي على الوطن يتمثل في الغزو والإعتداء المسلح، ففي عالم اليوم الذي تحكمه التكنولوجيا وتتحكم به بات من السهولة هز العروش وإشاعة القلاقل والاضطرابات وخلق الفتن بين مكونات المجتمع الواحد عبر مغامرة طائشة غير محسوبة العواقب تتمثل في استيراد هذه التكنولوجيا من العدو ليسلم مفاتيح البلاد وأدق أسرارها.

ان الشواهد على ذلك كثيرة في عالم التجسس، وتقع أحداثها من حولنا وأمام أعيننا، فما أكثر العبر وما أقل الاعتبار، فقد أعلنت احدي وسائل الإعلام العربية المرئية عام 2011 عن وقوع نظم اتصالات بلادها تحت قبضة الاسرائيلية عبر شركة أميركية مملوكة لاسرائيل وذلك في مشروع



فيصل الدويسان يخرج من مكتبه لتسليم صحيفة استجوابه

الى البلاد وأشار الخبر الى أن الكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ 40 مليون دينار.. وقد تم اعتماد المشروع بشكل رسمي وسيتم الانتهاء منه في نهاية عام 2014، وأشار الى ان الاتفاق على المشروع في عام 2013 يبلغ 20 مليون دينار، وفي 2014 يبلغ 20 مليوناً أخرى، ويهدف المشروع الى تقوية النظام الأمني بطول 6,5 كلم وتركيب نظام غير مرئي تحت الأرض لكشف الأهداف التي تتجاوز خط الحدود بمسافة 70 كيلومتراً للحدود الشمالية، بالإضافة الى مد كيبل ألياف لربط مراكز الحدود الجنوبية مع مبنى الإدارة العامة بالطلاع، كما يهدف المشروع لإنشاء نظام أمني كهربائي بطول امتداد الحدود الجنوبية بمسافة 237 كيلومتراً وتركيب نظام غير مرئي تحت الأرض لكشف الأهداف التي تتجاوز خط الحدود بمسافة 40 كيلومتراً للقطاعات التابعة لإدارة الحدود الجنوبية.

وتبين أن وزارة الداخلية قد خاطبت لجنة المناقصات المركزية بمجلس الوزراء بالكتاب رقم 6567 المؤرخ في 2012/10/10 يطلب ترسية المناقصة رقم 2011/2010/49 توريد وتركيب نظام غير مرئي تحت الأرض لكشف الأهداف التي تتجاوز خط الحدود بمسافة (70 كم) ضمن برنامج عمل الحكومة «الفصل التشريعي الثالث عشر» للإدارة العامة لأمن الحدود البرية بالوزارة على شركة الدانة العالمية للتجارة العامة والمقاولات «أقل الأسعار»، بمبلغ إجمالي قدره (760,000.000.000.000) د.ك) وتمت الموافقة من قبل اللجنة المذكورة.

ولما كان طلب العرض الصادر من وزارة الداخلية قد اشترط على كل الشركات المقدمة بالمطاء المنافسة المتكفلة بإرسال عدد من موظفي الوزارة على نفقة الشركات المتنافسة وترتيب زيارة للمصانع والشركات المطلوب عن كتب والأطمئنان لمواصفاتها، قام وفد من وزارة الداخلية بزيارة لشركة senstar في كندا والمملوكة بالكامل لشركة ماغال (MAGAL) الاسرائيلية (وترجمتها المنجل عن العبرية) والتي يقع مقرها الرئيسي في تل أبيب، مخالفة في ذلك صريح القانون رقم (21) لسنة 1964م في شأن القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل.

ان الخطأ الجسيم الذي وقع به وزير الداخلية باعتماده مسؤولاً عن أعمال وزارته ليس فيه مخالفة القانون المشار اليه فحسب بل بالجهد التام بهوية الشركة المصنعة للجهاز وأهدافها الاستخباراتية والتجسس، والقول بهذا ليس ضرباً من الافتراض أو التكهن، فالخبراء في النطاق التقني يدرون تماماً أن كثيراً من البرامج الحاسوبية تقوم بدور تجسسي على مستخدميهما، ولقد مختلف الأغراض المدنية، ولقد قامت اسرائيل بالتجسس على أكبر حلفائها وهي الولايات المتحدة الأمريكية فما ظننا بما تنوي فعله في دولة الكويت

التي تقع ضمن نطاق خارطة الحلم الاسرائيلي وشعاره «أرضك يا اسرائيل من النيل الى الفرات»، فدولة الكويت

وزارة الداخلية

خالفت قانون

«مقاطعة إسرائيل»

بالتعاقد مع شركة

مقرها الرئيسي تل

أبيب

الحمود جهل

تماماً هوية الشركة

المصنعة لجهاز

تقوية النظام

الأمني وأهدافها

الاستخباراتية

والتجسس

الخطر الخارجي

على الوطن لم يعد

يتمثل في الغزو

والاعتداء المسلح

المبلغ الزهيد الأقل

من سعر الجهاز

ينبئ عن شبهة

نوايا غير تجارية

إسرائيل تجسست

على أكبر حلفائها

وهي أميركا فما

ظننا بما تنوي فعله

في الكويت؟!

وزير الداخلية

ضل السبيل في

السياسة العامة

للحكومة بكسره

قانون «مقاطعة

إسرائيل» وتعريض

سمعة الكويت

للتشويه

قدم النائب فيصل الدويسان استجواباً الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود بق في محورين الاول التواطؤ مع خطر التجسس الصهيوني على الكويت بما يخالف المادتين 47 و130 من الدستور والقانون رقم 21 لسنة 1964 بشأن مقاطعة اسرائيل والمحور الثاني هو اتباع سياسة من شأنها ضرب القيم التي يرتكز عليها رجال الأمن وإضعاف مكانتهم لدى افراد المجتمع.

واتهم الدويسان الحمود ووزارته بجعله هوية الشركة المصنعة لجهاز تقوية النظام الأمني وأهدافها الاستخباراتية والتجسس وضل سبيل السياسة العامة للحكومة بكسره قانون مقاطعة اسرائيل وتعريض سمعة الكويت للتشويه.

وبين الدويسان ان الوزير انحرف عن المفهوم الأمني واتخذ مسلكاً خاطئاً باعتماده كشفا بأسماء المقبولين في أكاديمية سعد العبدالله.

ويتعبر استجواب الدويسان هو الاستجواب الثاني في الفصل التشريعي الرابع عشر، وجاء في الاستجواب ما يلي:

السيد/ رئيس مجلس الأمة المحوق/

تحية طيبة وبعد، استناداً الى أحكام المواد (100، 101، 102) من الدستور وأحكام المواد (133، 134، 135) من اللائحة الداخلية، أتقدم أنا الموقع أدناه بالاستجواب المرفق الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بصفته، متضمناً بصفة عامة الموضوعات والوقائع التي يتناولها.

مع خالص الشكر والتقدير

صحيفة الاستجواب

قال ربنا جل شأنه (وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون: النحل: 112).

ان غاية الرسائل السماوية هي اقامة السلام الاجتماعي، فقد أكد رسول الله صلى الله عليه وآله هذا المعنى في الحديث الشريف: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمانه الناس على دمائهم وأموالهم» (رواه أحمد 2).

كما ذهب دستور دولة الكويت وقوانين الدولة الى ترسيخ مفهوم الأمن الوطني والذي يشمل الأمن الفردي والأمن الجماعي والأمن الداخلي والخارجي وسخر لذلك كل امكانات الدولة.

ان الوظيفة الأمنية لا تكمن في تمكن سلطات الأمن من إلقاء القبض على الجناة فحسب، بل تسعى وبما أتاح لها القانون من العمل الى ترسيخ مفهوم اطاعة القانون وخلق مواطن لا يعتمد على الاخلال بالأمن اضافة الى اتخاذ كافة الاجراءات والسبل الكفيلة بمنع وقوع الجريمة في انتظار وقوعها. ولقد شهدت المجتمعات المتقدمة تحولا في مفهوم الأجهزة الأمنية كأداة قمع السى مفهومها الحديث كوظيفة اجتماعية تقوم على الدور الوقائي.

كان لابد من الإشارة الى ما سبق للوقوف على مضمون هذا الاستجواب والغاية التي يتوخاها من أعمال الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية بما يبين أوجه القصور والخلل فيها والانحراف عن تحقيق مفهوم الأمن الوطني، لذا، أتقدم بتوجيه الاستجواب التالي الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بصفته الشيخ أحمد الحمود الصباح، وفقاً للمحاور الآتية:

المحور الأول – التواطؤ مع خطر التجسس الصهيوني على الكويت بما يخالف المادتين 47 و130 من الدستور والقانون رقم 21 لسنة 1964:

طالعنا الصحف المحلية بتاريخ 27/1/2013م بخبر يشير الى أن وزارة الداخلية تقدمت الى مجلس الوزراء بمشروع لتأمين حدود الدولة ووضع آليات للحد من ظاهرة التسلل